

## معوقات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

## "دراسة تحليلية تقييمية"

د. قاسمي كمال  
جامعة المسيلة

Résumé	ملخص
<p>L'objectif de ce travail est d'essayer d'évaluer les programmes de mises à niveau adoptées en Algérie au domaine des petites et moyennes entreprises. Le Chercheur a adopté l'approche descriptive et analytique, et l'approche historique comparative pour mettre en évidence les obstacles les plus importants qui sont considérés comme ayant contribué de manière significative à l'absence de développement du secteur dans la forme requise, malgré les efforts déployés par l'État.</p> <p>L'étude a révélé que les obstacles les plus importants qui ont conduit au manque de développement des petites et moyennes entreprises algériennes sont liés aux aspects administratifs, financiers et immobiliers.</p> <p><b>Mots clés :</b> La mise à niveau, la PME, les obstacles.</p>	<p>الهدف من هذا العمل هو محاولة تقييم برامج التأهيل التي اعتمدت في الجزائر والمتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لقد تبني الباحث المقاربة الوصفية التحليلية والمقاربة التاريخية بالإضافة إلى منهج المقارنة لإبراز أهم المعوقات التي يرى أنها ساهمت بشكل كبير في عدم تطور القطاع بالشكل المطلوب رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة.</p> <p>توصلت الدراسة أن أهم المعوقات التي أدت إلى عدم تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ترتبط بالجوانب: الإدارية والمالية والعقارية.</p>
	<p>الكلمات المفتاحية: التأهيل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المعوقات.</p>

## مقدمة

لقد شهدت السنوات العشر الأخيرة اهتماما كبيرا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا راجع بالأساس لإدراك المعنيين بهذا المجال التطور والتوسع السريعين لهذا النوع من المؤسسات وللدور الريادي الذي أصبحت تلعبه بالنسبة للكثير من الاقتصاديات في العالم، وهذا لتمييزها أساسا بالمرونة، ومقدرتها الكبيرة على توفير مناصب للشغل وإمداد العديد من القطاعات الأخرى بما تحتاجه... وفي هذا الإطار وضعت اليد من البرامج والآليات لتأهيل الموجود من هذه المؤسسات وحفز إنشاء المزيد منها وصرفت أغلفة مالية معتبرة على القطاع؛ إلا أن مستوى ما يقدمه لاقتصاد الوطني لحد الآن يعد دون المخطط له على الأقل. في هذا الإطار سنحاول من خلال هذه الورقة التطرق إلى بعض المعوقات التي لازالت تحول دون تطور هذا القطاع اعتمادا على بعض الإحصائيات والمقارنات.

بناء على ما سبق فإن إشكالية ورقتنا البحثية تتمحور حول التساؤل الرئيسي

التالي:

ما مدى فعالية برامج التأهيل التي طبقت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟

والذي سنحاول مناقشته من خلال الإجابة على السؤالين الفرعيين التاليين:

- ما واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الفترة الممتدة بين 1962 و1999؟  
- هل الجهود التي بذلت من سنة 1999 إلى الآن أدت فعلا إلى تأهيل القطاع بالشكل المطلوب؟

- ما هي الحلول المقترحة لتفعيل أكبر للقطاع؟

أولا: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جل المؤسسات الإنتاجية الكبيرة اليوم و التي أصبحت مؤسسات عابرة للقارات كانت في بداية مراحلها عبارة عن مؤسسات صغيرة في صيغة ما كان يصطلح عليه

المانيفاكاتورة في بداية تشكل النظام الاقتصادي الرأسمالي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، غير أن بعض الكتابات تشير إلى أن المؤسسات الصغرى نشأت في الصين في أواخر أربعينيات القرن الماضي، وفي أوائل خمسينياته في الولايات المتحدة ومنتصف ستينياته في اليابان<sup>1</sup>. وأصبح هذا النوع من المؤسسات يغطي قطاعا كبيرا من النسيج الاقتصادي لجل الاقتصاديات. فما تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وبماذا تمتاز؟ ولماذا تلقى اهتماما كبيرا من قبل الدراسات والممارسين على حد سواء؟

### 1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عرف المشرع الجزائري المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها 500 مليون دينار، كما تتوفر على الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة من مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>2</sup>. وقد ميز المشرع الجزائري بين ثلاث وهي:

- مؤسسة مصغرة: عدد عمالها من 1 إلى 9 عمال، رقم أعمالها دون 20 مليون دينار وحصيلة سنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار.
- مؤسسة صغيرة: عدد عمالها من 10 إلى 49 عامل، رقم أعمالها دون 200 مليون دينار وحصيلة سنوية لا تتجاوز 100 مليون دينار.
- مؤسسة متوسطة: عدد عمالها من 50 إلى 250 عامل، رقم أعمالها من 200 مليون دينار إلى 2 مليار دينار وحصيلة سنوية تتراوح بين 100 مليون دينار و500 مليون دينار.

### 2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تتميز المؤسسات الصغيرة بجملة من الخصوصيات التي تعكس أهمية هذا النوع بالنسبة للكثير من اقتصاديات الدول، والتي يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:
- كثيرة العدد: حيث تشكل نسبة كبيرة من النسيج الاقتصادي للكثير من الدول، حيث تشير الإحصائيات أن نسبتها تجاوزت 69.1 % في فرنسا و 98.5 % في

إسبانيا و 97.9% في اليابان و 85% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في الدول العربية<sup>3</sup>.

- استخدام وسائل إنتاج أصغر حجما وأقل تكلفة.
- توزيعها على كافة القطاعات الاقتصادية: حيث نجد تواجدا لهذا النوع من المؤسسات في جميع القطاعات الاقتصادية: الصناعية الزراعية والخدمية. وفي هذا الصدد تشير إحصائيات المرتبطة بتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال سنة 2008 كانت كالآتي<sup>4</sup>:
  - ✓ 17928 مؤسسة تنشط في قطاع الصحة.
  - ✓ 4131 مؤسسة تنشط في قطاع العدل.
  - ✓ 17730 مؤسسة تنشط في القطاع الزراعي.
  - ✓ 30837 مؤسسة تنشط في قطاعات أخرى، من ضمنها حرف تقليدية.
- مركزية اتخاذ القرار ومباشرة الأعمال في يد المالك وبعض المعاونين.
- اللارسمية في التعاملات التنظيمية نتيجة التقارب المكاني. وفي هذا الصدد تشير بعض الكتابات على أن هذه العامل أدى إلى سيادة روح العائلة في هذا النوع من المؤسسات الصينية فأنشأ روحا تعاونية بين الإدارة والعاملين، سمح للكثير من المؤسسات الصينية المنتمية لهذا الصنف من تحقيق التميز<sup>5</sup>.
- اعتماد استراتيجيات التخصص والتركيز بالتركيز على تشكيلات محدودة تقدمها بجودة عالية أو بأسعار تنافسية، كما يتم التركيز على جزئيات سوقية محدودة (Market niche) تميل إلى المحلية.

ثانيا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الفترة الممتدة بين 1962 و1999

تعود نشأت المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر إلى الحقبة الاستعمارية، أما الحرف والمشاريع المصغرة العائلية فقد وجدت قبل ذلك بكثير، وقد انحصر دور هذه المؤسسات في هذه المرحلة في لعب دورا ملحقا للشركات الكبرى للاحتلال الفرنسي. وفي سنة 1958 وفي إطار مشروع قسنطينة الذي أطلقته الحكومة

الفرنسية تطور دور هذه المؤسسات لتتحول إلى أداة أساسية لتطوير صناعة تعود بالمنفعة على اقتصاد المحتل.

أما الفترة 1962-1999 فقد عرفت أدواراً متقاربة لهذا النوع من المؤسسات مع بعض الفروق كما هو موضح في الآتي:

- مرحلة التسيير الذاتي (1962-1967): غداة الاستقلال فتشير بعض الدراسات إلى وجود قرابة 1120 مؤسسة تشغل حوالي 57480 عامل<sup>6</sup>، والتي كانت في معظمها مؤسسات صغيرة أو متوسطة الحجم، منها 330 مؤسسة صغيرة توظف حوالي 3000 عامل وتوزع على مجموعة من الأنشطة أهمها<sup>7</sup>:

✓ الصناعات الغذائية.

✓ مواد البناء.

✓ المحاجر.

✓ الصناعات الميكانيكية.

✓ الصناعات الكهربائية.

وقد تمكن هذا القطاع من المساهمة بشكل فعال في نهاية هذه المرحلة - رغم ضعف إمكاناته - من المساهمة بشكل فعال في تكوين القيمة المضافة الوطنية، حيث قدرت مساهمته في حدود 68% من القيمة المضافة الوطنية في نهاية سنة 1967<sup>8</sup>.

- مرحلة التخطيط المركزي (1967-1989): تميزت هذه المرحلة في معظمها بانتهاج سياسة التخطيط المركزي، حيث عرفت خمس برامج تنموية امتدت طيلة هذه الحقبة. وقد تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بالمميزات الأساسية التالية:

✓ تأكيد هيمنة الدولة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما اتضح من خلال قانون الاستثمار الصادر في سنة 1966، الذي أسس لهذه الحقبة والذي ربط عملية السماح بتأسيس مشروعات خاصة بموافقة اللجنة الوطنية للاستثمار<sup>9</sup>.

✓ وجود غموض كبير في بداية هذه الحقبة فيما يتعلق بالاستثمار الخاص في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لا تكاد ما يشير إلى هذا النوع في المخططات الثلاثة الأولى.

- ✓ محدودية اختيار مجالات الأنشطة، حيث أن أهم هذه المجالات كانت ممنوعة وتمنح للمؤسسات الوطنية الكبرى.
- ✓ وجود رقابة كبيرة على عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، بالإضافة إلى نظام ضريبي يعرقل تطور هذا الصنف، حيث أنه على سبيل المثال تجاوزت الضريبة على الأرباح في الثمانينات نسبة 50 %.
- ✓ عدم وجود وزارة مختصة تعنى بتطوير هذا القطاع حيث أن شؤونه كانت تدار من قبل وزارة التخطيط.

ورغم ما جاء به قانون الاستثمار في 1982/08/21 من جديد فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الخاصة والمتمثل في السماح لهذا النوع من المؤسسات من الحصول على المخصصات اللازمة من العملة الصعبة لاقتناء التجهيزات وبعض المواد الأولية؛ إلى أنه شكل عائقا بدوره لتطور هذا القطاع وهذا ما يتضح من خلال: تحديد قيمة التمويل المسموح بها من طرف البنوك العمومية لهذا الصنف من جهة؛ وعدم تجاوز حد 10 مليون دينار في رأس مال التأسيس بالنسبة للمؤسسات الفردية.

أما فيما يتعلق بالإحصائيات المرتبطة بهذا القطاع في هذه الفترة فتشير بعض الدراسات إلى ارتفاع عدد هذا النوع من المؤسسات بنسبة 410% بين سنتي 1980 و1989 وبمساهمة تقدر بحوالي 30 % من القيمة المضافة الوطنية.

- مرحلة التسعينات: حسب مصادر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتمثلة في إحصائيات حول عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط وفتة العمال فحسب بطاقة معلومات لنفس الصندوق أعدت في 31 ديسمبر 1999 بينت أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة من هذه المرحلة، فبعد أن كان عدد هذا النوع من المؤسسات لا يتجاوز 103925 مؤسسة، قفز هذا الرقم إلى 127232 مؤسسة سنة 1997، أي بزيادة تقدر بحوالي 22.4%. كما بلغ عددها بحلول سنة 1999 حدود 156507 مؤسسة، أي بزيادة تقدر بـ 50.59% مقارنة بسنة 1992<sup>10</sup>. من خلال هذه الأرقام يتضح جليا التوجه الجديد الذي بدأت معالمه تظهر نهاية العشرية

السابقة، وبدأ هذا النوع من المؤسسات يلقي اهتماما كبيرا من السلطات، التي شعرت بأهميتها في إحداث التنمية وبخاصة في توفير مناصب شغل، كما أن القطاع الخاص أسهم بدوره بشكل كبير في تطوير هذا القطاع، حيث أنه شكل الغالبية الساحقة من هذه المؤسسات كما أشرنا لذلك سالفا.

أولا: تقييم الجهود المبذولة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة م سنة 1999 إلى الآن

قبل التطرق إلى بعض النتائج التي حققها القطاع في هذه الفترة وأهم المعوقات التي واجهت تطوره بالشكل المطلوب، ينبغي التعرّيج في البداية إلى ضبط مصطلح التأهيل الذي ساد تداوله في هذه الفترة.

#### - مفهوم التأهيل

يرجع بعض الباحثين بروز مفهوم التأهيل إلى التجربة البرتغالية المندرجة في إطار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بحلول سنة 1989. من خلال مخطط أطلق عليه تسمية: " البرنامج الاستراتيجي لمرونة وعصرنة الاقتصاد البرتغالي"، والذي كان يستهدف أساسا:

- ✓ عصرنة البنى التحتية الداعمة لقطاع الصناعة.
- ✓ تقوية قواعد التكوين المهني في البلد.
- ✓ توجيه التمويل لغرض الاستثمار المنتج للمؤسسات، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تحسين الانتاجية والجودة للنسيج الصناعي.

وقد حقق هذا البرنامج أهم أهدافه والمتمثلة أساسا في إنشاء قطاعات صناعية جديدة، بالإضافة إلى تطوير الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والتي تخلق مناصب شغل<sup>11</sup>.

أما فيما يتعلق بتعريف التأهيل، فقد تبنت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر التعريف الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) والذي مفاده أن التأهيل هو: "عملية مستمرة للتعليم، التفكير، والتثقيف والتي تسمح باكتساب اتجاهات وقناعات جديدة، أساليب تفكير وسلوكيات منظمين ( Des

(entrepreneurs)، وطرائق تسيير ديناميكية ومبتكرة<sup>12</sup>. نلاحظ أن هذا التعريف ركز أكثر على الهدف من التأهيل والمتمثل أساسا في:

- ✓ التركيز على التعلم وتحسين المعارف لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تعديل القناعات الإدارية لدى هذه الفئة اعتمادا على المعرف الجديدة المحصلة.
- ✓ الوصول بهذه الفئة إلى مستوى المنظم الذي وصفته الأدبيات الاقتصادية.
- ✓ اعتماد طرق إدارية تتميز بالديناميكية والابتكار بمعنى أنها تتماشى مع الموقف الذي يواجهه المؤسسة.

#### - أهم الجهود والآليات المعتمدة في التأهيل في هذه المرحلة

لقد اعتمدت السلطات العليا في الجزائر جملة من الآليات لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطويرها والمتمثلة بالأساس في إنشاء:

- ✓ وزارة منتدبة تعنى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 1991، لترتقي إلى وزارة تعنى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 1994، لتتوسع صلاحياتها فيما بعد سنة 2001، وبعدها أصبحت تشمل الصناعات التقليدية. ولقد كان الهدف الأساسي من إنشاء هذه الوزارة وتوسعة صلاحياتها في كل مرة هو توفير الأطر القانونية والمناخ الملائم لتأهيل هذا النوع من المؤسسات أخذا بعين الاعتبار خصوصياتها، ولعل من أهم الأدوار التي أنيطت بهذه الوزارة حسب ما أشار إليه المرسوم 19/2000 المؤرخ في 11 جويلية سنة 2000 نجد ما يلي:
- إعداد استراتيجيات لتطوير القطاع.

➤ المساهمة في إيجاد الحلول لمشاكل المؤسسات لصغيرة

والمتوسطة.

- حماية طاقاتها الإنتاجية وتطويرها وتعزيز قدرتها التنافسية.
- تقديم الحوافز والدعم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSE)، وهي هيئة وطنية تابعة لرئاسة الحكومة مباشرة أنشأت سنة 1996<sup>13</sup>، وهدفها الأساسي مثلما هو موضح من تسميتها هو دعم عمليات تشغيل الشباب، من خلال مساعدتهم على إنجاز مشاريعهم من خلال التمويل المرتكز على بتسيير مخصصات الصندوق الوطني

للدعم تشغيل الشباب الذي تشرف على تسييره، بالإضافة إلى أصحاب المشروعات على إعداد دراسات الجدوى التي تقوم، والتي تمكنهم من الحصول على موافقة البنوك لمنحهم القروض التي تمكنهم من إنشاء مؤسساتهم الخاصة، دون أن ننسى المزايا الجبائية الكبيرة التي يحصل عليها المستثمرون المعتمدون على هذه الوكالة.

✓ وكالة ترقية الاستثمار (APSI) سنة 1993 بموجب المرسوم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات، وقد تم استبدالها في عام 2002 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، وقد جاءت هذه الأخيرة ملحقمة مباشرة برئاسة الحكومة وغرضها الأساسي تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال تسهيل الإجراءات وتوفير شبك وحيد تتم من خلاله تسوية كل الوثائق الخاصة بالمشروع الاستثماري، كما تم بعد ذلك إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDIPME) التي تختص بتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة فقط وتأهيلها<sup>14</sup>.

✓ حاضنات الأعمال أو المشاتل، التي كان الهدف الأساسي منها هو استقبال احتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة لتأهيلها لمواجهة ظروف البيئة التنافسية، من خلال تزويد أصحابها بإرشادات والاستشارات في المجالين القانوني والاقتصادي<sup>15</sup>.

✓ مراكز التسهيل، وهي مؤسسات ذات طابع إداري تابعة للدولة أنشأت وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 11 جويلية سنة 2003، ويتمثل دورها الأساسي في توفير شبك مناسب لاحتياجات منثى المؤسسة أو المقاول، ويساهم في تحقيق اندماج أفضل للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، كما يساعد هذه المؤسسات على تطوير تكنولوجيات جديدة، ترمين الكفاءات البشرية بها من خلال التكوين، وإعانة القائمين على هذه المؤسسات على استخدام الأساليب التي تتيح لهم ترشيد استعمال الموارد المالية للمؤسسة.

✓ صندوق ضمان القروض الذي أنشأ في سنة 2002، والذي يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على قروض بنكية وضمائها لها، وذلك بقصد تمكين هذه المؤسسات من التمويلات اللازمة لإنشاء وتوسعة النشاط مع ضمان

الصندوق لهذه القروض. باعتبار أنه غالبا ما لا تملك هذه المؤسسات ضمانات كافية في تعاملاتها مع البنوك<sup>16</sup>.

✓ صندوق ضمان الاستثمار الذي أنشأ سنة 2004، والذي جاء دوره مكملا للصندوق السابق بحيث يختص في عمليات الضمان الخاصة بالاستثمارات التي يقوم بها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبار أن بيئة الأعمال تتخللها مخاطر كثيرة تجعل المستثمر الصغير عرضة لها<sup>17</sup>.

✓ المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أنشأ سنة 2003، وهو جهاز استشاري مكلف بتشجيع الحوار والتشاور ما بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية من جهة؛ والسلطات العمومية من جهة أخرى، وذلك بصفة منتظمة للتوصل إلى قراءة جيدة للمتغيرات الاقتصادية<sup>18</sup>.

✓ المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة الذي أنشأ في سنة 2003، والذي يهدف إلى تطوير نشاط المناولة الذي يعتبر مجال أعمال استراتيجي لكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>19</sup>.

كما تم اعتماد العديد من البرامج للمساعدة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نوجز أهمها في:

✓ برامج ميديا (MEDA): أطلقت هذه البرامج من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار تطوير مسار الشراكة الأورو متوسطي بأبعاده الثلاثة: السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، وقد عرف برنامجين هما ميديا 1 (MEDA I) وميديا 2 (MEDA II)، امتد الأول بين سنتي: 1995 و 1999 وقد خصص له غلاف مالي قدر بـ 3.535 مليار دولار، أما الثاني فامتد بين سنتي: 2000 و 2006 وقد خصص له غلاف مالي قدر بـ 5.35 مليار دولار<sup>20</sup>.

وقد استفادت من هذه البرامج دول الضفة الجنوبية للمتوسط ومنها الجزائر التي استفادت من تطبيق البرنامج ابتداء من سنة 1998، حيث قدم الاتحاد الأوروبي مبلغ 57 مليون أورو لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وإعادة تأهيلها من خلال تكوين المسيرين ودعم المحيط الخارجي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات. وقد تم تحقيق حوالي 450 عملية تأهيل في هذا الإطار<sup>21</sup>.

✓ برنامج الأمم المتحدة للتنمية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حيث تم

تخصيص في هذا الإطار غلاف مالي قدر بـ 11.4 مليون دولار لعصرنة وتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال المساهمة في تطوير أدوات الإنتاج وتشجيع الاستثمار، وقد استغل هذا المبلغ ابتداء من السداسي الأول لسنة 2000 وذلك في إطار تطوير الأنشطة اللامادية وخاصة التكوين<sup>22</sup>.

✓ برنامج التكوين والاستشارة الألماني GTZ لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: جاء هذا البرنامج في إطار التعاون التقني الثنائي بين الجزائر وألمانيا، وكان ذلك بغرض دعم حركية إعادة الهيكلة، التأهيل، الاندماج ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تحرير وانفتاح السوق.

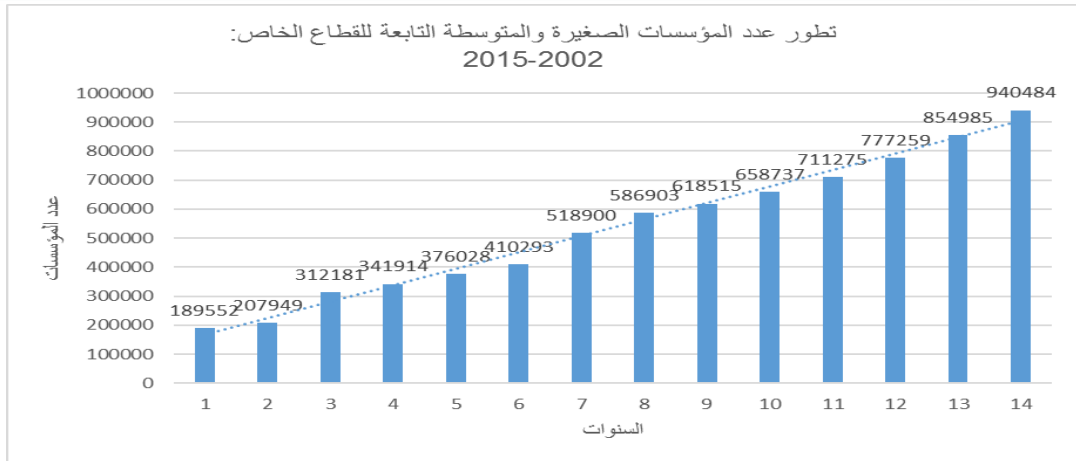
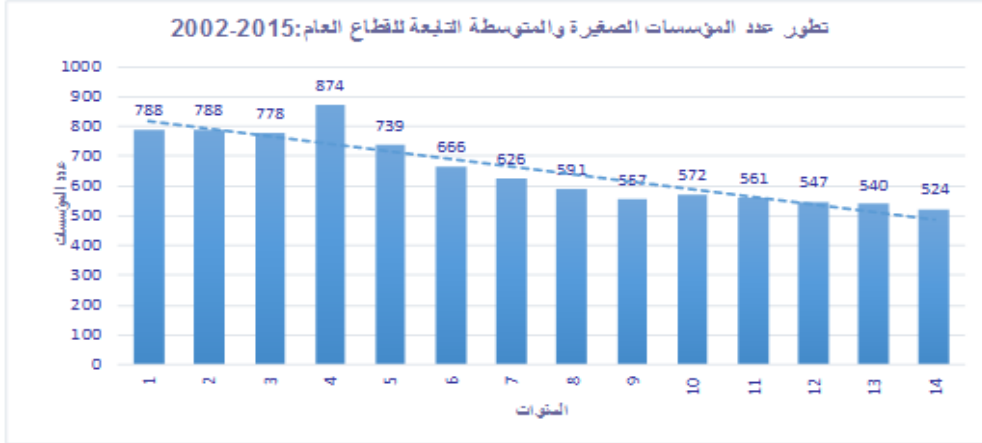
✓ التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والبنك العالمي: تم الاتفاق على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تقديم مساعدة فنية متكاملة لدعم استحداث نظم معلوماتية خاصة بالقطاع ولدارسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة وإنشاء محاضن (مشاتل) نموذجية لرعاية والمساهمة في وضع برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد عمل البنك على تخصيص 1,5 مليون دولار لهذا الغرض. كما ساهم البنك الإسلامي في إقامة ورشات حول ترقية المناولة والتمويل، وخاصة مع الدول التي تملك تجارب متقدمة في الميدان كماليزيا، أندونيسيا وتركيا<sup>23</sup>.

✓ التعاون مع البنك العالمي: يتم التعاون مع البنك العالمي في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالخصوص مع الشراكة المالية الدولية (SFI)، حيث تم إعداد برنامج تعاون تقني مع شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات من خلال وضع ما أطلق على تسميته بارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيز التنفيذ قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، وسيتدخل أيضا هذا البرنامج في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط المختلفة<sup>24</sup>.

✓ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد جاء هذا البرنامج لتمكين المؤسسات الجزائرية من مسايرة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولرفع من تنافسيتها. ولهذا الغرض قررت الوزارة المختصة تخصيص ما قيمته 1 مليار دينار سنويا لتأهيل المؤسسات التابعة للقطاع، وذلك ابتداء من سنة 2001 إلى غاية سنة 2013<sup>25</sup>.

ما من شك أن هذه الجهود وكما تشير الإحصائيات المتعلقة بهذه المرحلة أدت إلى تطور معتبر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة التابعة للقطاع الخاص، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكلين المواليين:

شكلان بينيان تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة: 2015/2002



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على

- شريف شكيب أنور وآخرون: المرجع السابق.

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية: نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بسنوات: 2013/2002.

- نشرية المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 24 لسنة 2013 الصادرة عن المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.  
- إحصائيات السنتين 2014-2015: تقديرتين.

من خلال الشككين أعلاه يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص قد عرف تطورا ملحوظا في هذه المرحلة، حيث انتقل من 189552 في سنة 2002 إلى قرابة 940484 نهاية 2015؛ بالمقابل يلاحظ تراجع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام بنسبة تقارب إلى حدود 524 مؤسسة في 2015. كما أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة شكلت نسبة تتجاوز 99% من إجمالي هذا النوع من المؤسسات.

غير أن هذا العدد يبقى دون طموحات السلطات المشرفة على القطاع والتي وضعت كهدف بلوغ 2 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في حدود 2020 وهذا ما يقترب من المعدلات العالمية. ويرجع هذا التباين الكبير بين الهدف المخططة والنتائج المحققة بالأساس إلى جملة من المعوقات سنوضحها في العنصر الموالي.

- أهم المشكلات التي تواجه عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

رغم التطور الذي عرفه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة مقارنة بالفترات التي سبقت ذلك؛ إلا أنه لا يزال يتخبط في الكثير من المشكلات التي نذكر أهمها في النقاط التالية:

✓ مشكلة الريادة (Entrepreneuriat): نعتقد أنها من أكبر المشكلات التي تواجه تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، باعتبار أن إنشاء مشروعات ناجحة ترتكز على الإبداع والتميز، وهذا ما يفترض وجود قيم الريادة لدى منشئها وهذا أصبح لا يتحقق بطريقة عرضية، ولكن بوجود مدارس ومعاهد تختص باكتشاف الذين لديهم سمات ريادية ثم تعمل على تطويرها وتنميتها.

✓ المشكلات الإدارية: اصطدمت الجهود المبذولة من طرف السلطات العليا الجزائرية في سبيل تذليل العراقيل الإدارية التي تحول دون إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - وخاصة تلك المتعلقة بإنشاء شبك وحيد -

بممارسات حالت دون التخفيض من الزمن والتكاليف اللازمين خاصة لإنشاء المشروعات، وهذا يتضح من خلال حجم الوثائق الواجب استخراجها للقيام بأي عملية والوقت اللازم لاستخراج كل وثيقة. وفي هذا الصدد تشير بعض الدراسات إلى أن استخراج سجل تجاري يتطلب تقديم أكثر من 18 وثيقة، والمدة الزمنية اللازمة للقيام بالإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، أما عملية الانطلاق الفعلي للمشروع فقد تستغرق مدة خمس سنوات، وهذا ما يؤكد نتيجة ما توصل إليه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بأن: " المشاكل البيروقراطية تشكل أهم حاجز تتحطم عليه إرادة المستثمر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"<sup>26</sup>.

✓ مشاكل التمويل: وهي من بين أهم وأصعب المشكلات التي تواجه إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا الأمر مطروح سواء تعلق الأمر بتمويل دورة الاستغلال أو دورة الاستثمار، وفي هذا الصدد تشير إحدى الدراسات التي قام بها البنك العالمي أن 80 % من المؤسسات محل التحقيق تم إنشاؤها بنسبة 100 % بأموال أصحابها.<sup>27</sup>

✓ مشكل العقار: تعتبر عملية الحصول على العقار الصناعي في الجزائر من بين أهم المشكلات الكابحة للاستثمار بصفة عامة، وفي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة نتيجة الإمكانيات الضعيفة لهذا الصنف، حيث أن المناطق الصناعية ومناطق النشاط المنتشرة عبر الوطن لم تعد تلي الطلبات الاستثمارية بالطريقة المثلى. وباعتبار أن حصول المستثمر على عقد الملكية أو الإيجار يعد ضروريا للكثير من العمليات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أضحت من الضروري تحرير قطاع العقار وفق آليات تحول دون عرقلة تطور هذا النوع من المؤسسات.

✓ تحديات البيئة التنافسية: رغم أن مستويات نشاط الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر محلي أو وطني، حيث أن منتجاتها تستهدف هذا المستوى

من السوق؛ إلا أنها أصبحت مجبرة على منافسة كبريات الماركات العالمية، وهذا بالنظر لانفتاح الاقتصاد الجزائري الذي كرس واقعا يجعل كل قوائم المنتجات العالمية تدخل بحرية إلى الجزائر ابتداء من سنة 2012 بفعل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة؛ بالإضافة إلى صعوبة قيام الدولة بإجراءات حمائية لمنتجات هذه المؤسسات نتيجة المفاوضات المتقدمة التي تجرئها الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة التي لا تقبل هذا النوع من الإجراءات. إن هذا الانفتاح بقدر ما ضل يشكل تحديا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدر ما مكن الكثير منها من الاستفادة من برامج الدعم والتأهيل في إطار الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر وغيرها من الدول وبرامج ميذا مع الاتحاد الأوروبي.

✓ مشكلة المانجمنت: تعتبر مشكلة المانجمنت في أبعاده الثلاثة: الفلسفة، الاستراتيجية والعملية مشكلة حقيقية تواجه تطور الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فإذا تطرقنا إلى وظيفة التنظيم على سبيل المثال نجد أن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك أصلا هيكلًا تنظيميًا واضحًا، فيه توصيف علمي للوظيفة وعلاقات تنظيمية مضبوطة. بالإضافة إلى جانب التنظيم يغيب في أذهان الكثير من القائمين على هذا النوع من المؤسسات البعد الاستراتيجي في العملية التخطيطية ويقتصر عملهم على الجانب العملي المتكرر من المانجمنت.

### خاتمة

ما من شك أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عرفت تطورا من حيث العدد في العشرية الأولى من الألفية الثالثة وهذا راجع إلى الجهود المبذولة من قبل السلطات العمومية في مختلف المجالات كما وضحنا سابقا؛ إلا أن بعض المعوقات التي ذكرنا جزء منها حال بلوغ الأهداف المطلوب تحقيقها من هذا القطاع مثلما هو حاصل في بعض الدول الرائدة في هذا المجال، هذا لن يتأتى إلى بمعالجة هذه المشكلات، وفي تقديرنا المعالجة تبدأ بتكليف منظومة التكوين في اتجاه صنع الرياديين من خلال برامج وميكانيزمات تصب في هذا الاتجاه.

### قائمة المراجع

<sup>1</sup> محمد راتول وهيبه بن داودية: بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة

- والمتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أبريل 2006.
- <sup>2</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادتين 4 و 5 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12/12/2001 المتضمن القان التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 6.
- <sup>3</sup> علي الأخضر وبيان حرب: إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2006/2005، ص 365.
- <sup>4</sup> وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائية: نشرية المعلومات الإحصائية رقم 14 معطيات 2008، الجزائر، 2008، ص 6.
- <sup>5</sup> فايز جمعة صالح النجار وعبد الستار محمد العلي: الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد، عمان، 2006، ص 68.
- <sup>6</sup> عبد القادر نويبات وعبد الوهاب جباري: دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية، المركز الجامعي بسعيدة، الجزائر، يومي: 14-15 ديسمبر 2004.
- <sup>7</sup> عبد الله بلوناس: الاقتصاد الجزائري والانتقال من الخطة إلى اقتصاد السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، مذكرة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 20.
- <sup>8</sup> شريف شكيب أنور وآخرون: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- موجبات التكيف وميكانيزمات التأهيل، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية، المركز الجامعي بسعيدة، الجزائر، يومي: 14-15 ديسمبر 2004.
- <sup>9</sup> *Conseil National Economique et Social, La Commission Perspectives de Développement Economique et Social, Rapport : Pour une politique de développement de la PME en Algérie, Alger, le mercredi 17 avril 2002, p 197.*
- <sup>10</sup> عثمان لخلف: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها - دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 24.
- <sup>11</sup> رؤوف جزيري وآخرون: برنامج تأهيل المؤسسات التونسية، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 18/17 أبريل 2006.
- <sup>12</sup> وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية: مطوية تعريفية بالوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، (دون ذكر سنة النشر).
- <sup>13</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرسوم التنفيذي رقم 96 / 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996.
- <sup>14</sup> وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية: مطوية تعريفية بالوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، (دون ذكر سنة النشر).
- <sup>15</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003، العدد 13، ص 14.
- <sup>16</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرسوم التنفيذي رقم 337/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002.
- <sup>17</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرسوم الرئاسي رقم 134/04 المؤرخ في 19 أبريل سنة 2004.
- <sup>18</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرسوم التنفيذي رقم 80/ 03 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003.

<sup>19</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرسوم الرئاسي رقم 03188/ المؤرخ في 22 أبريل سنة 2003.

<sup>20</sup> *Centre international de hautes études agronomiques méditerranéennes (CIHEAM): Le bilan du programme MEDA, Les notes d'alerte du CIHEAM, N° 22, 11 décembre 2006, p 1.*

<sup>21</sup> *Nacer DJABROUN: Le programme MEDA, journée d'étude sur le programme MEDA, Mardi 1 octobre 2002, p 1.*

<sup>22</sup> *Le conseil national économique et social : Op-cit, p 38.*

<sup>23</sup> [www.pmeart-dz.org](http://www.pmeart-dz.org), 2011.

<sup>24</sup> Ibid.

<sup>25</sup> عبد الفتاح بوقنة: مشروع استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة فضاءات، العدد 02، الجزائر، مارس 2003، ص 6.

<sup>26</sup> صالح صالح: أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، بحث مقدم ضمن فعاليات ندوة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي – الإشكالية وآفاق التنمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، من: 18-22 يناير 2004، ص 188.

<sup>27</sup> عبد الرحمان بن عنتر وعبد الله بلوناس: مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، أيام: 25-28 ماي 2003، ص 5.